

واعترض بان المعهود في الارتفاع ان يكون للموجود لا المعدوم والمقدر المعلوم
معدوم وكيف اتبع له ما هو مختلف له في وصفه ولا يقال انه لما كان موجودا في
الحكام اتبع لانه يلزم على هذا ترجيح المرجوح لانه معدوم حقيقة موجودا
تكيف ترك اعتبار الامر المحقق وعزل لا اعتبارا لما ليس كذلك فان قلت ظاهر
كلامه هنا موافقة فطرب ومن ذكره في ان اعراب هذه الالفاظ بالحروف قلت
يحتل ان يكون موافق لما قبل بذلك هذا يجب ان يكون تسامح في حمله الاعراب بالحق
لكن الحركات هنا لا تظهر والحروف مفيدة ما يقدره الحركات لو ظهرت واراد
بذلك المقرب على المبتدئ كما فعل كثير من المصنفين مع اعترافهم بحسن مذهب
سبويه ويؤيد حمله على التسامح نضبه في غير هذا الكتاب على ان اعرابها
بالحركات هو الاصح المذهب الثالث انما يعرب بالحركات التي قبل الحروف
والحروف السباع وعليها لما في الارتفاع ورد بان الارتفاع بانه السبع وبما
فرك وذي ما على حرف واحد الارتفاع يعرب بالحركات التي قبل الحروف وبه
منقول من الحروف وعليه الرجوع ورح بان شرط النقل الموقوف وصحة
المفتول اليه ومكونه وصحة المنقول منه وبانه يلزم جعل حرف الاعراب غير
اخر مع بقا الاخر الخامس انما يعرب بالحركات التي قبل الحروف وليست
منقولة بل هي الحركات التي كانت فيها قبل ان تنضاف فثبتت الواو في الرفع لاجل
الصحة وانقلبت بالاجل لتسرة والفا لاجل الفتحة وعلب الاعم واين
الواو العاضد ورح بان هذه الحروف ان كانت زائدة فهي المذهب الثالث وقد
تبين فساده وان كانت لامت جعل الاعراب في العين مع وجود اللام بالاعراب
انما يعرب من مكانين بالحركات والحروف معا وعليه الكسائي والفراردي
بانه لا نظرية السبع انما يعرب بالتقدير والافتقار حالة النصب والجر
وبعد ذلك حالة الرفع وعليه الجزي ورد بانه لا نظرية وبان عامل
الرفع لا يكون موثرا شيئا وبان العدم لا يكون علامة النفا من ان فاك
وقا ما معربان بحركات فقه في الحروف وان بالواو والظلال وحلها
محرره في الحروف وعليه السهلي والرندي التاسع علسه العاشرة الحركات

والد

د لايل اعراب قاله الاخفش واختلف في معناه فقال ابن ابي عمير والسبب في
المعنى انما يعرب بحركات هذين في الحروف التي قبل حرف العلة ومنع من
ظهورها كون حروف العلة تنطبق حركات من جنسها وقال ابن السراج
معناه انما حروف اعراب والاعراب في الاظهار ولا يقدر فيها لابل اعراب
بمعنى التقدير وقد عدها في التولان مذهبتين فنصب احد عشر الفا وعشر
انما يعرب في الرفع بالنقل وفي النصب بالبدل وفي الجر بالنقل والبدل معا فالاصل
انما يعرب بالحركات تنقل حركة الواو والياء والواو والياء في رابت احاك
رابت احوك فبدلت الواو والياء والواو والياء في رابت احاك
حركة الواو والياء فتنقلت الواو والياء لانكسارا فبقا احاك ان الواو والياء
وهو موافق للمذهب الرابع الا في النصب قوله وهي ذمجي صاحب الخبرية
بمجموع المعطوف والمعطوف عليه فلا يشكك الجميع على الالفاظ الستة ووجهه
تقديم المعطوف على الربط والاخبار وذلك بانه جميع المتعدد اول في هذه
الصورة بالمعطوف اول ثم جعل ضم او ذم اسم بحيث صاحب وضع للتوصل
اليه وصف للذوات باسم الاجناس كما ان الذي وضعت وصلة اليه وصف
المعارف بالجل ولا يستعمل الا مضى كما سبقت ولا يضاف اليه ضمير ولا هتسق
وجوز بعضهم وخرج عليه قراءة ابن مسعود رضي الله تعالى عنهما وروي
كل ذي علم عليم واجب الاكثر عنهما ان العالم هنا مصدر ركابا بطل
او بان ذي زايده قال السهلي والوصف بذم ويبلغ من الوصف بصاحب
والاصافة كما استوفى كان ذو يضاف للتابع وصاحب يضاف الى المتبوع
تنون ابوهريرة صاحب النبي صلى الله عليه وسلم ولا تقول النبي صلى الله عليه
وسلم صاحب اي هرون واما ذو فانك تنون ذو المال وذو الفرس فتجد
الاسم الاول مشبوعا غير تابع وبني على هذا الفرق انه تعالى قال في سورة الانبياء
وهذا النون فاضافة اليه النون ومما حوت وقال في سورة النور لا يمكن لصاحب
الحوت قال والمعنى واحد لكن بين اللفظين تفاوت كثير في حسن الاشارة اليه
الحالين فانه حين ذكره في معرض التثنية عليه اني بذلك لان الاضافة بها